الأمم المتحدة S/2002/12

مجلس الأمن

Distr.: General
2 January 2002
Arabic
Original: French

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – مقدمة

١ – طلب إليَّ مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25) والمنقح لولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن أواصل إطلاعه بانتظام على أنشطة المكتب والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في مجالات الحوار السياسي، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان. ويقدَّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – منذ تقديم تقريري الأخير المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/886) إلى المجلس، بقيت الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى متأثرة بالآثار المترتبة على محاولة الانقلاب التي جرت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١. وقد رفعت لجنة التحقيق القضائي المشتركة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ استنتاجاتها الأولية إلى الرئيس أنج – فيليكس باتاسيه. وأُحيلت هذه الاستنتاجات على الفور إلى السلطات القضائية المختصة. وكان من المقرر المباشرة في محاكمة الانقلابيين في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وجرى الادعاء في هذه القضية على زهاء ٧٠٠ شخص ٧٠ منهم قيد الاحتجاز و ٦٢٨ فارٌّون.

٣ – وتدهورت الحالة السياسية، التي كانت قد بقيت هشة خلال الفترة التي أعقبت المحاولة الانقلابية، بعد قيام الرئيس باتاسيه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بعزل اللواء بوزيزيه من منصبه كرئيس أركان القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤ – وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدر المدعي العام مذكرة جلب بحق اللواء بوزيزيه في أعقاب اكتشاف مخابئ أسلحة في مقر إقامته ببانغي. ورفض اللواء الامتثال لهذا الأمر وأقام حرسا من حوله لحمايته.

020102 020102 0171832 (A)
0171832

٥ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، شرع ممثِلي، اللواء لامين سيسيه، في مساعيه الحميدة من خلال التفاوض مع الطرفين. وبمقتضى التنازلات غير الخطية التي وافق عليها الطرفان، وعد الرئيس باتاسيه بتعيين اللواء بوزيزيه في منصب آخر وبالنظر في إمكانية ممارسة حقه في منحه العفو فور انتهاء الدعوى القضائية.

٦ - وقد بدا أن اللواء بوزيزيهه، من جهته، كان يحبذ المثول أمام اللجنة القضائية، بحضور ممثلي، في مقر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد طرح هذه الصيغة أيضا وزير العدل الذي ذهب إلى حد اقتراح بإرجاء تنفيذ أمر الجلب. وتعهد اللواء بوزيزيه أمام ممثِلي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بإزالة الحواجز المقامة منذ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على طريق الشمال التي بدأ إغلاقها يؤدي إلى اختناق في العاصمة.

٧ - ولم يبق عندئذ سوى إدراج هذه التنازلات المتبادلة للطرفين في وثيقة. إلا أن القوات الحكومية شنت صبيحة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر هجوما على مواقع اللواء بوزيزيه وعنصاره الذين كانوا يقومون بإزالة الحواجز في حضور ضابطين من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أُرسِلا إلى ذاك المكان للمساعدة في فتح طريق الشمال. وانكفأ اللواء بوزيزيه وأنصاره (قُدر عددهم بـ ٣٠٠ رجل) إلى الحدود التشادية. ولجأ اللواء بوزيزيه إلى تشاد مع جزء من قواته بعدما آثر الآخرون البقاء مع أسلحتهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. واعترف لاحقا الرئيس باتاسيه بهذا التدخل ليل ٦ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في اتصال هاتفي أكد فيه أن اللواء بوزيزيه كان يُعد لمحاولة انقلابية.

٨ - وطلبت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اللواء بوزيزيه المثول أمام القضاء في بلاده مستندة في ذلك إلى ''الطابع القضائي البحت'' الذي تتسم به القضية. وعارض الرئيس ديبي أي تسليم للواء بوزيزيه مستشهدا بالدستور التشادي الذي يحظر تسليم اللاجئين السياسيين إلى بلدانهم أو إلى أي بلد آخر لا تكون فيه سلامتهم مضمونة. واقترح الرئيس التشادي عِوض ذلك إجراء مفاوضات تشارك فيها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

٩ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أبلغتني البعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة بأن الجماهيرية العربية الليبية تقترح، بموافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، مواجهة هذه الأزمة السياسية العسكرية الجديدة بإرسال مراقبين دوليين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وقوة لحفظ السلام مكونة من دول أفريقية، من بينها البلدان المجاورة.

١٠ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أنزل الرئيس باتاسيه رتبة اللواء بوزيزيه إلى جندي من الدرجة الثانية وجرده من حقوقه في المعاش التقاعدي والأوسمة بسبب ''المساس بالأمن الداخلي للدولة''، وذلك من خلال إبعاده عن قيادة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

١١ - وقد يكون اللواء السابق موجودا حاليا في سحر الواقعة في جنوب تشاد. وأدى وجود أنصاره داخل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وقوع عدد من الاشتباكات مع القوات الحكومية لا سيما يومي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر. وقد دُحِر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر قسم من الأفراد الموالين له وتقهقروا بعد ذلك إلى الأراضي التشادية. وعمدت القوات المسلحة التشادية إلى تجريدهم من السلاح.

١٢ - ويؤكد الرئيس السابق لأركان القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى أنه كان يؤيد التفاوض مع سلطات بلاده. وهذا هو أيضا موقف تشاد التي منحته اللجوء السياسي. وقد وجَّه إلي في الواقع رئيس الأركان التشادي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ رسالة بهذا المعنى عن طريق ممثلي في بانغي، طلب فيها تدخلي لدى الرئيس باتاسيه لحمل هذا الأخير على قبول التفاوض بشأن مصير اللواء بوزيزيه ورجاله.

١٣ - وبُذلت جهود على المستوى الإقليمي في سبيل إيجاد حل تفاوضي لهذه الأزمة الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعليه، وصل وفد تابع لتجمُّع دول الساحل والصحراء (يضم وزراء خارجية بوركينا فاسو وتشاد والجماهيرية العربية الليبية وسفير السودان في نجامينا) ووفد آخر تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية (يضم الأمين العام المساعد) إلى بانغي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ واستقبلهما الرئيس باتاسيه. والتقى وفد منظمة الوحدة الأفريقية الذي بقي في بانغي من ٧ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ جميع العناصر الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني ليستكشفوا سويا الطرق والوسائل التي تسمح بإيجاد حل دائم لأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ - أما على المستوى الداخلي، فإن قضية بوزيزيه زادت من حدة التوتر المتواصل بين الغالبية والمعارضة. فقد أصدرت الأحزاب السياسية المعارضة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بيانا طالبت فيه، ضمن أمور أخرى، بالعفو عن اللواء بوزيزيه وعن رجاله، وحل لجنة التحقيق القضائي التي شُكلت للتحقيق في محاولة الانقلاب التي باءت بالفشل في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ وانسحاب القوات الليبية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثار هذا البيان رد فعل غاضبا من جانب رئيس الجمهورية الذي اتهم قادة المعارضة بالتآمر مع الانقلابيين.

١٥ - ويُستحسن حل قضية بوزيزيه حلا سلميا بغية تجنب زعزعة الاستقرار والأمن في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى من جهة، ومن جهة أخرى، لتفادي المساهمة في تدهور العلاقات دون الإقليمية. وهذا هو السبب الذي يجعلني أؤيد جميع المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى إعادة إحلال الهدوء والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٦ - وفي البيان الختامي (S/2001/1148)، المرفق الذي أصدره مؤتمر القمة المضيق المعني بالسلم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد في الخرطوم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قرر المؤتمر أن يشكل بصفة خاصة ولفترة انتقالية قوة لحفظ الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وأن ينشئ لجنة سياسية لتحقيق المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وأن ينشئ صندوقا ماليا لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى. أما فيما يتعلق بمؤتمر القمة في ليبرفيل الذي عقد يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فإنه قرر بصفة خاصة تشكيل لجنة مخصصة من رؤساء الدول لإحياء الحوار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ كما طلب إلى الرئيس باتاسي اتخاذ التدابير اللازمة للتهدئة وناشد المجتمع الدولي بصورة ملحة أن يقدم المساعدة إلى اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيواصل ممثلي الذي حضر مؤتمري القمة هذين دعم جهود القادة الأفارقة الرامية إلى منع نشوب نزاع جديد في المنطقة دون الإقليمية يؤدي إلى زعزعة استقرارها.

١٧ - واستجابة منها للعديد من النداءات التي وجِّهت إليها للتهدئة، أوقفت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ جميع الملاحقات القضائية ضد اللواء السابق بوزيزيه ورجاله. وإني أبارك هذه المبادرة السارة التي اتخذها الرئيس باتاسيه وأشجعه على المضي في الجهود التي يبذلها لتحقيق المصالحة الوطنية.

١٨ - لقد وضع اللواء السابق بوزيزيه عددا معينا من الشروط للعودة إلى بانغي من بينها إصدار عفو عام، ورحيل القوات الأجنبية، وعدم إرسال قوة لحفظ السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وإجراء حوار وطني.

١٩ - وفيما يتعلق بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية، اتخذت الحكومة مبادرات معينة في أعقاب أمور كثيرة من بينها المساعي الحميدة التي بذلها ممثلي، إذ استقبل رئيس الوزراء في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قادة الأحزاب السياسية جميعهم وذلك تمهيدا للقاء سيتم عما قريب بين الرئيس باتاسيه وبينهم. وآمل أن يكون هذا الأمر بداية حوار سياسي يجري في المستقبل، لن يدخر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أي جهد لإنجاحه. وبالفعل، فمنذ اللقاء الذي ضم الرئيس باتاسيه وطبقة السياسيين في

جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، لم يحدث أي اتصال على الإطلاق بين الغالبية والمعارضة. وبحسب ما أفاد به ممثلي، فإن مثل هذا اللقاء قد يُعقد في التو.

٢٠ - من جهة أخرى، وجهت السلطات نداء إلى قوات الجيش التي التحقت باللواء السابق بوزيزيه، لتعود إلى ثكناتها دونما أي شعور بالخوف وبأمان مطلق. وبمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني في ١ كانون الأول/ديسمبر، وجه الرئيس باتاسيه نداء رسميا إلى اللاجئين المدنيين بالعودة من زونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية). وبدفع من جانب مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبمؤازرة من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة لا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شُكلت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لجنة لبحث الطرائق العملية التي ينبغي اتباعها لاستقبال اللاجئين. ورغم أن عدد اللاجئين الذين يعودون بصفة رسمية عدد متواضع، فإن الكثيرين منهم يعودون إلى بانغي سرا. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة من أجل إعطاء اللاجئين جميع الضمانات الممكنة والنظر في الإجراءات المحددة التي تتخذ في هذا الصدد.

٢١ - ومن شأن هذه المبادرات، التي سوف تُستكمل لاحقا بنداء يوجه لعودة قوات الجيش التي لجأت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، أن تساهم بلا ريب في إعادة الثقة تدريجيا واستئناف الحوار والتشاور بين مختلف الجهات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ اليوم، بدأ تخفيف حظر التجول المفروض منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ثالثا - الحالة الاجتماعية

٢٢ - إن الهدوء السائد على الجبهة الاجتماعية والذي تحقق غداة أحداث ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، راسخ تماما. لقد تجنب العمال عمدا اللجوء إلى القيام بأي تحركات اجتماعية وانتهجوا الموقف نفسه أثناء قضيه بوزيزيه.

٢٣ - واتفق المسؤولون النقابيون خلال جلسات العمل العديدة التي عقدها معهم ممثلي على أنهم، بالرغم من عدالة مطالبهم ومشروعيتها، لن يزيدوا من تفاقم الحالة السائدة في البلد، الهشة أصلا عن طريق توقفهم عن العمل. ومن جهته، يواصل ممثلي توعيتهم بضرورة الإبقاء على الاتصال مع السلطات. وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها، ما زال يتواصل الحوار الاجتماعي الذي بدأ في شهر آب/أغسطس ٢٠٠١.

٢٤ - وهكذا، فإن رئيس الوزراء استقبل جميع القادة النقابيين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وذلك تمهيدا للقاء سيتم عما قريب مع الرئيس باتاسيه. وخلال هذا اللقاء، أكد

رئيس الحكومة من جديد التزام السلطات ببذل جميع الجهود اللازمة للتوصل إلى حل نهائي لأزمة الأجور.

رابعا – حالة حقوق الإنسان

٢٥ – أثناء الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بحدوث عمليات إعدام دون محاكمة واحتجاز تعسفي. وحدثت اعتداءات جسيمة على الحق في الحياة ارتكبتها بوجه خاص عناصر من العسكريين. ففي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، قُتل عمدا شابان يعملان في الجمارك بحجة أنهما من المتمردين.

٢٦ – ويدعو اللجوء إلى استخدام بطاقات المعلومات إلى شيء من القلق، إذ أنه غالبا ما يستند إليها لاعتقال العديد من الأشخاص. وحدثت عمليات تفتيش مباغت للمنازل أُبلغ بها قسم حقوق الإنسان الذي ما برح، إضافة إلى ذلك، يتلقى شكاوى تتعلق ببعض الاعتقالات. ففي ٦ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اعتُقل نائبان أحدهما النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية دون أن تُرفَع حصانتهما، وادعت النيابة العامة أن الدافع لاعتقالهما هو ارتكابهما جريمة خطيرة.

٢٧ – وتلقى قسم حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى العديد من الشكاوى ذات الصلة بشرط حصول جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الراغبين بالسفر جوا على إذن للخروج. ويتمثل هذا الإذن، الذي تصدره إلى المعنيين بالأمر لجنة التحقيق القضائي المختلطة، في شهادة ببراءتهم من أي تورط في انقلاب ٢٨ أيار/مايو الذي باء بالفشل.

٢٨ – وما برحت حالة السجون تدعو إلى القلق، على الرغم من الجهود التي بذلتها مؤخرا الحكومة لترميم سجن انغاراغبا المركزي، الذي دُمِّر أثناء تمرد عام ١٩٩٧. وأضحت مفارز الدرك ومباني قسم الاستقصاءات والبحوث والوثائق السابق مراكز للاحتجاز حيث يعيش الأشخاص المعتقلون منذ محاولة الانقلاب في ظروف شديدة البؤس.

٢٩ – وما زال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يقوم بزيارات دورية للمحتجزين الموجودين في المقاطعات وفي بانغي على السواء. وتنسحب هذه الحالة على وزير الدفاع السابق، جان جاك ديمافوث الذي اعتقل في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ والخاضع للإقامة الجبرية والمحروم من حق استقبال الزوار. وهذه أيضا هي حالة نقيب المحامين السابق، المحامي زارامبود أسنغامبي، الذي اعتقل في ٢٦ أيلول/سبتمبر لمشاركته

المزعومة في الانقلاب الفاشل. وبذل ممثلي جهودا مكثفة لإطلاق سراحه مؤقتا، وهذا ما حدث في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٣٠ - وغداة محاولة انقلاب ٢٨ أيار/مايو، قام بعض رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى، خشية على حياتهم، باللجوء إلى سفارات فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتشاد. ويساعد المكتب بنشاط، في إطار لجنة ثلاثية الأطراف (الحكومة، والسفارات، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى) هؤلاء الأشخاص على المغادرة منذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي كل مرة، كان يسلم هؤلاء الأشخاص، كضمانة لأمنهم، إفادة وقعها على النحو الواجب أعضاء اللجنة الثلاثية الأطراف. لم يبق في مقر إقامة سفير فرنسا في بانغي إلا ١٠ لاجئين (من أصل الـ ١١٣ لاجئا الذين سجلوا في حزيران/يونيه ٢٠٠١).

٣١ - ولا بد من الإشارة إلى أنه أطلق في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ سراح ١٧ شخصا كانوا محتجزين منذ محاولة الانقلاب، وذلك بعد أن استمعت النيابة العامة إلى إفاداتهم. وعقب عمليات تدخل كثيرة من بينها تدخل ممثلي، أطلق مؤخرا سراح اثنين من المسؤولين الدينيين (أحدهما كاهن أجنبي، مدير محطة نوتردام الإذاعية الخاصة).

٣٢ - وتابع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطته التدريبية داخل البلد في مجال حقوق الإنسان. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شمل هذا التدريب ما يربو على ١٥٠ موظفا من موظفي إنفاذ القانون (الدرك والشرطة) في مقاطعات نانا - مامبيري (الغرب)، والأوهام (الشمال) وسانغا - مباييري (الجنوب الغربي).

٣٣ - وفي إطار الأنشطة الاحتفالية بالذكرى الثالثة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمت في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ حلقة دراسية عن ''دور القضاء في توطيد السلام'' وشمل هذا التدريب مائة موظف يعملون في مجال القضاء (قضاة، محامون، كتاب عدل). وستعقد في مطلع عام ٢٠٠٢ حلقة دراسية أخرى مخصصة للعمد ورؤساء الأحياء ورؤساء القرى بغرض توعيتهم بدورهم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأخيرا، يواصل المكتب تقديم برامجه الإذاعية المتعلقة بالتوعية بحقوق الإنسان ونشرها وتعميمها.

خامسا - الحالة الأمنية والعسكرية

٣٤ - ترتبت على الانقلاب الفاشل الذي حدث في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، وقضية بوزيزيهه نتائج خطيرة بالنسبة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ إذ فقد الجيش

النظامي ١ ٣٠٠ من الأفراد العسكريين. واتجه أكبر عدد من الفارين جنوبا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أما العدد المتبقي فقد تبع قائد الأركان السابق، متجها شمالا إلى تشاد. والجيش الوطني الذي كان محدودا للغاية، يوجد الآن في حالة تفكك كامل ويحتاج إلى زيادة عدد أفراده. ولهذا السبب، تعتزم الحكومة القيام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بتجنيد ٤٠٠ من العسكريين السابقين، كخطوة أولى، ثم الشروع في عمليات تجنيد أفراد جدد.

٣٥ - وفي إطار السياسة التي تنتهجها السلطات لإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، قررت أن تتم عمليات التجنيد هذه على صعيد المحافظات، وليس في بانغي، كما كان الشأن في الماضي، وذلك سعيا لجعل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى جيشا وطنيا فعليا متعدد الأعراق. وبالمثل، ستنقل الثكنات إلى أماكن أخرى بغية الحد من عدد الأفراد العسكريين في بانغي، وتعزيز الأمن هناك.

٣٦ - وقد تدهورت الحالة الأمنية في أعقاب تمرد الجنرال بوزيزيه. وأصبح يتعذر عمليا دخول الأحياء الشمالية في بانغي، واضطر عدد كبير من السكان إلى الفرار والاستقرار في ضواحي العاصمة. وانخفض التوتر بشكل ملموس منذ انسحاب بوزيزيه ورجاله متجهين نحو الشمال. ومع ذلك لا تزال ترد أنباء عن عمليات قطع الطريق والسطو المسلح في تلك الأحياء. ولإعادة الأمن، قررت الحكومة مؤخرا أن حمل السلاح خارج أوقات الخدمة ممنوع قطعا على جميع الأفراد العسكريين، وأن كل من يخالف ذلك يتعرض للعقاب.

٣٧ - والشواغل الأمنية التي كانت تساور السلطات بسبب وجود أفراد عسكريين لاجئين في زونغو، هدأت إلى حد ما بعد أن تم، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ نقل هؤلاء الأفراد إلى بوكيليو (على بعد ١٢٠ كيلومترا من بانغي)، بفضل تضافر جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجون - بيير بيمبا، الذي يسيطر على ذلك القطاع. والجزء الشمالي من البلد، على الحدود مع تشاد، هو المنطقة التي يخشى أن تتدهور فيها الحالة عقب المواجهات بين الوحدات الحكومية والموالين لبوزيزيه. ولئن كانت أغلبية هذه العناصر قد دُحِرَت في إقليم تشاد حيث جردت من السلاح، فإن بعض رجال قائد الأركان السابق لا يزالون في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى، ويخشى أن وجودهم هناك سيُولِّد مصادمات أخرى مع الجيش النظامي.

٣٨ - وانعدام الأمن الذي لا يزال سائدا في جمهورية أفريقيا الوسطى يعزى أيضا إلى انتشار الأسلحة في العاصمة وفي داخل البلد على السواء. ولهذا السبب، تم بمبادرة وتشجيع من المكتب وضع استراتيجية لنزع السلاح وجمع الأسلحة، دعمها برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي بالاشتراك مع الحكومة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في جمع الأسلحة غير المشروعة الموجودة خاصة بحوزة المدنيين والمجموعات غير النظامية. وهذه العملية، التي سيمولها جزئيا البرنامج الإنمائي، ستبدأ عما قريب، إذ أن السلطات أنشأت لها الهياكل المناسبة.

٣٩ - وبالتشاور الوثيق مع الحكومة، قام المكتب أيضا برسم تصور لإعادة تشكيل القوات المسلحة. وخطة العمل التي وضعت تتوخى برامج لإعادة نشر الوحدات وإصلاح الهياكل الأساسية. وتعهدت دولة جمهورية أفريقيا الوسطى من جانبها بإعادة بناء الثكنات. وستتلقى هذه الجهود المساعدة من شركاء خارجيين مثل فرنسا التي هي أهم طرف على الإطلاق من حيث التعاون مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٠ - وأنجز فريق الشرطة المدنية التابع للمكتب برامج التدريب الموجهة إلى الشرطة والدرك. ونظمت من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ثلاث دورات لتحسين الكفاءة والمهارات في مجالات الأمن العام والقيادة والسجلات والإحصاءات الجنائية. وستجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أربع دورات تدريبية أخرى لفائدة قادة ألوية الدرك وضباط الشرطة وأفراد المخابرات العامة وشرطة الجو والحدود.

سادسا - الحالة الاقتصادية

٤١ - خَلَّفت قضية بوزيزيه آثارا سلبية على اقتصاد البلد، تُقارب ما ترتب على الانقلاب الفاشل الحاصل في أيار/مايو ٢٠٠١. فقد نتج عن إغلاق طريق التزود الرئيسية بالنسبة للعاصمة قرابة أسبوع، وإقفال الإدارات والمصارف والمؤسسات التجارية طيلة أسبوع كامل عجز كبير في إيرادات الدولة، زاد من تقليص قدراتها على تحمل نفقاتها، ولا سيما في مجال دفع الأجور. ومن المزمع أن تتم خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢ بعثة استعراض البرنامج المؤقت للفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ - آذار/مارس ٢٠٠١.

٤٢ - وللأسف، فإن الأزمات المتكررة التي ما برح يشهدها البلد منذ بداية هذا العام حالت دون تنفيذ برامج التعاون مع مؤسسات بريتون وودز على النحو المتوخى. ومن المصاعب التي ووجهت في هذا الصدد عدم تمكن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بعد من الاستفادة من خدمات خبراء رفيعي المستوى سيُقدّمون لها عن طريق الإعارة لتعزيز قدراتها في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية. لذلك أهيب بالشركاء الإنمائيين أن يواصلوا تقديم مساعدتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى في هذا المجال.

٤٣ - وعقد في باريس يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ اجتماع المانحين الذي كان في الأصل مقررا أن يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وستجرى المفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢ ويمكن أن يوضع برنامج جديد خلال

نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وهناك عدة شركاء ربطوا مساعدتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى بوجود هذا البرنامج. وفي الأثناء، سيعيش البلد حالة مالية صعبة جدا، إذ لن يحقق أي إيرادات مالية.

٤٤ - وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الحالة الحرجة التي تعيشها جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتصل بالدين الخارجي. فهذا البلد لم يستفد بعد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، التمس مني الرئيس باتاسي بذل مساع لدى مؤسسات بريتون وودز حتى يتسنى لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تستفيد بسرعة من هذه المبادرة، فتحصل على موارد إضافية من أجل تنميتها. وقد أعربتُ عن عزمي النظر مع سلطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في السبل الملائمة لتيسير استفادة جمهورية أفريقيا الوسطى من هذه المبادرة. وفي هذا الصدد، من الواضح أن تحقيق تقدم ملموس صوب المصالحة الوطنية سيهيئ سياقا سياسيا يساعد على هذا المسعى.

سابعا - الملاحظات

٤٥ - لقد أشرت في تقريري المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تعود تدريجيا إلى وضعها الطبيعي، ولكن قضية بوزيزيه عرقلت ذلك، إذ أوهنت الجهود التي تبذلها الدولة من أجل الانتعاش الاقتصادي.

٤٦ - وفيما يتعلق بالحوار السياسي، لم تتحقق بعد المصالحة الوطنية المرتقبة بعد الانقلاب الفاشل الحاصل في أيار/مايو ٢٠٠١، وذلك لأسباب منها استمرار التحقيقات القضائية. بيد أن عقد لقاء بين الرئيس باتاسي وزعماء المعارضة أمر قد يسهم في إزالة التوتر وتقريب العناصر السياسية الرئيسية.

٤٧ - وفي هذا الصدد أشيد بما يبذله قادة المنطقة دون الإقليمية من جهود لتنشيط الحوار السياسي وتشجيع المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٨ - وفي الأثناء، من المؤمل أن النداء الرسمي الصادر عن الرئيس باتاسي من أجل عودة اللاجئين سيسهم في إزالة التوتر إلى حد ما. وما اتخذته السلطات في إطار لجنة استقبال هؤلاء اللاجئين من تدابير، ولا سيما في مجال الأمن، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبعض السفارات، سفارات الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، يشكل دليلا على رغبة السلطات في إعادة بناء وحدة أبناء البلد وبناته.

٤٩ - وفيما يتصل بحقوق الإنسان، فإن انتهاء ولاية اللجنة المشتركة للتحقيق القضائي وتنظيم محاكمة الانقلابيين سيفضيان دون شك إلى تعزيز التقدم المحرز الذي أشرت إليه في تقريري المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٥٠ - وفي انتظار نتائج اجتماع المانحين المعقود في باريس يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أهيب بالشركاء الإنمائيين أن يواصلوا تقديم مساعدتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال هذه المرحلة الانتقالية التي تنذر بمصاعب أخطر مما شهده البلد من قبل.

٥١ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي، الجنرال الأمين سيسي، وكافة فريق منظومة الأمم المتحدة على الجهود الجديرة بالثناء المبذولة لإعادة الهدوء إلى البلد ومساعدة الحكومة على مجابهة التحديات العديدة التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى.